القتل السياسى

جريمة مرسيليا المروعة

عرضه تاريخي لظروفها وبواعثها

للأستاذ محمد عبد الله عنان

لم يشهد العالم منذ مقتل الارشيدوق فرنز فرديننند ولى عهد الامبراطورية النمسوية فى يونيه سنة ١٩١٤ ، جريمة سياسية أشد روعة وأبعد أثرا من تلك الجريمة التي وقعت فى التاسع من هذا الشهر فى مرسيليا ، والتى ذهب ضحيتها المرحومان الملك اسكندر ملك يوجوسلافيا ، ومسيو لوى بارتو وزير الخارجية الفرنسية . وقد كان مقتل الارشيدوق فرنز فرديننند فاتحة الأزمة الدولية الخطيرة التى انتهت بنشوب الحرب الكبرى ، وكانت من أسبابها المباشرة . ومن المحقق أن جريمة مرسيليا ستحدث أثرها فى شئون يوجوسلافيا الداخلية ، وفى سير السياسة الاوربية بوجه عام ؛ ومن الصعب أن نقدر منذ الآن مدى هذه الآثار ، وإن كنا نشهد منذ الآن نذرها ومقدماتها .

كان الاغتيال وما زال على كر العصور وسيلة لتحقيق مآرب السياسة . وجريمة الامس جريمة سياسية وقومية كما كانت جريمة سنة ١٩١٤ . وقدشهدت اوربا فى العصر الحديث طائفة حافلة من الجرائم السياسية الرنانة ؛ وكان الملوك ، والملوك الطغاة بنوع خاص هدف هذه الجرائم ، ولم تكن هذه الجرائم شخصية ، ولم تقع على الملوك أو الطغاة لمجرد اشخاصهم ، ولكن لانهم يمثلون فى نظر الجناة نظاما أو فكرة لاتتفق مع مثلهم القومية أو الديموقراطية . وكانت « النهليزم » الروسية أعظم مصادر الوحى للقتل السياسى خلال القرن التاسع عشر ؛ وفى ظلها وبتدبيرها ارتكبت عدة جرائم رنانة على أشخاص القياصرة وأعوانهم من الطغاة ؛ وذهب ضحية هذه الجرائم قيصران : اسكندر الثانى سنة ١٨٨١ ، واسكندر الثالث سنة ١٨٩٥ ، وعدة من اكابر الحكام والساسة . ولما خبت ريح النهليزم فى اواخر القرن الماضى خلفتها الدعوة اللاحكومية (الانارشى) فى تنظيم الجريمة السياسية ؛ وذهب ضحية هذه الدعوة عدة من الملوك والاكابر مثل كارنو رئيس الجمهورية الفرنسية ، والامبراطورة اليزابيث النمسوية ، وما كفلى رئيس جمهورية الولايات المتحدة ، ثم الملك أومبرتو ملك ايطاليا الذى قتل سنة ١٩٠٠ بعد عدة محاولات دموية مروعة . ووقعت فى الاعوام الأخيرة على الملوكية عدة محاولات جديدة دبرها اللاحكوميون ايضاً ، كان منها الاعتداء الذى وقع على الفونسو الثالث عشر ملك اسبانيا السابق (سنة ١٩٢٦) ، والاعتداء الذى وقع على جلالة ملك ايطاليا (سنة ١٩٢٨)

هذه أمثلة قليلة من ثبت القتل السياسى الحافل الذى شهدته اوربا فى العصر الأخير . ولكن جريمة مرسيليا تختلف عما تقدم فى ظروفها وبواعثها ؛ فهى جريمة قومية عنصرية كما سنرى ؛ وهى أثر بارز من آثار ذلك الصراع الجنسى الذى تضطرم به امة ينقصها التناسق الجنسى ، والتضامن القومى ، وتمثل فيها اقليات قومية غير راضية عن مركزها ومصايرها ؛ وهى كذلك أثر من آثار ذلك الطغيان الحديدي الذى تعيش فى ظله يوجوسلافيا منذ ستة اعوام ، والذى تشعر بوطأته الاقليات الساخطة بنوع خاص . والقاتل بتروس كالمين Petrus Kalemen ، كرواتى الاصل ، ينتمى الى الشعب الكرواتى ، أو إلى تلك الاقلية القوية التى ترزح تحت حكم الاغلبية الصربية ولاتشعر نحوها الا بعواطف الغيرة والسخط . وقد وقعت الجريمة المروعة فى ظل هذه المعركة الجنسية المضطرمة ، واندفع الجانى او الجناة فى طريقهم بوحى الفكرة الجنسية التى تسيطر على شعب يعتقد أنه مغبون مضطهد مسلوب الحقوق ،

ويجب لكى نفهم ظروف الجريمة وبواعثها الحقيقية أن نعود بضعة أعوام الى الوراء ، ففى سنة ١٩٢٨ ، وقع الفصل الاول من حوادث هذه المأساة فى بلغراد فى بهو الجمعية الوطنية (اسكوبشتينا) ذاتها ، وكان ذلك فى مساء ٢٠ يونية ، وكانت المناقشة تدور حادة بين نواب الأكثرية من الصرب والسلوفين ، ونواب الاقلية المعارضة ، وهم نواب الشعب الكرواتى حول العلائق اليوجوسلافية الايطالية وموقف الحكومة منها ، وكانت المعارضة ممثلة فى حزب الفلاحين الكرواتى ورئيسه استيفان رادتش زعيم كرواتيا الوطنى ، والحزب الديموقراطى المستقل وزعيمه بريبتش فتش ؛ فلم تلبث المناقشة أن تحولت الى نوع من السباب والتراشق بالقذع ؛ وعندئذ نهض أحد نواب الحزب

الراديكالى الصربى ، وهو حزب الاغلبية أو حزب الحكومة ، وأطلق الرصاص على مقاعد حزب الفلاحين فقتل من نوابه اثنان أحدهما بول رادتش قريب الزعيم رادتش واحد أقطاب الحزب ، وجرح ثلاثة آخرون منهم استيفان رادتش نفسه زعيم كرواتيا الوطنى . ووقع على أثر هذه الجريمة المروعة اضطراب لا يوصف فى بلغراد وفى كرواتيا ، وأوقفت جلسات الجمعية الوطنية واستقالت الوزارة القائمة ، واستمرت الأزمة الوزارية نحو شهرين . ثم كانت الطامة الكبرى بوفاة استيفان رادتش زعيم كرواتيا متأثراً من جراحه بعد ذلك بأسابيع قلائل ؛ فشيعه مواطنوه إلى قبره فى مظاهرات ضخمة مؤثرة تجلت فيها البغضاء الجنسية التى يضطرم بها الكرواتيون نحو الصربيين ونحو حكومة بلغراد

كان لهذه الفاجعة الوطنية أثر عظيم فى إذكاء الأحقاد الجنسية فى مملكة يوجوسلافيا الجديدة ، وهى أحقاد تقوم على تراث التاريخ ، وتنافر العناصر التى تتألف منها . ذلك أن مملكة الصرب القديمة المتواضعة استحالت عقب الحرب الكبرى الى مملكة جديدة تسمى مملكة الصرب والسلوفين والكروات ؛ تضم بمملكة الصرب القديمة ، وأمارة الجبل الأسود ، وسلوفينا ، وكرواتيا ، ودلماسيا ، والبوسنه والهرسك ، وبعض أنحاء أخرى من امبراطورية النمسا والمجر القديمة . والشعب الصربى هو الكثرة بين هذه الأجناس المتنافرة ، وهو صاحب الحكم والسيادة ، واليه تنتمى الأسرة الملكية ومعظم الوزراء والحكام والقادة . وكانت كرواتيا أو بلاد الكروات بين الولايات الجديدة أشدها مراساً وأعرقها قومية وتعصباً . وتشمل كرواتيا نحو خمس المملكة الجديدة وعاصمتها « زغرب » أو « أجرام » مدينة قديمة سكانها نحو ربع مليون وبها جامعة . والكروات شعب جبلى فلاح ساذج يبلغ زهاء ثلاثة ملايين من مجموع قدره ثلاثة عشر مليوناً . وكان الشعب الكرواتى قبل الفتح التركى فى القرن الخامس عشر يتمتع باستقلاله فى ظل مملكة بلقانية قوية ، ثم غدت كرواتيا كما غدت صربيا والمجر ولاية عثمانية ، وضمت منذ أواخر القرن التاسع عشر الى النمسا والمجر . ولم ينس هذا الشعب الجبلى الوعر استقلاله ونزعته القومية ، فكان فى ظل الأمبراطورية النمسوية يجيش بالأمانى الوطنية ، ويطمح الى الاستقلال الذاتى ؛ ولم يقف الى جانب آل هبسبورج أثناء الحرب إلا طمعاً فى تحقيق شىء من أمانيه القومية . واستمرت تحفزه مثل هذه الأمانى فى ظل يوجوسلافيا الجديدة ؛ وكان بطل كرواتيا الوطنى أستيفان رادتش رئيس حزب الفلاحين أقوى الأحزاب الكرواتية وأشدها نفوذاً ؛ وكان هذا الزعيم القوى الذى كونه مزيج من الثقافات الألمانية والفرنسية والروسية يسيطر ببيانه الساحر وخلاله القوية على مواطنيه ويقودهم حيثما شاء ؛ وكان حزب الفلاحين حتى سنة ١٩٢٥ جمهورى النزعة يطالب بالاستقلال الذاتى ؛ وكانت كرواتيا تضطرم من حين لآخر بالقلاقل والمظاهرات القومية ؛ فتخمدها حكومة بلغراد الصربية بمنتهى الشدة ؛ وتذكى بذلك أحقاد الكروات الجنسية . وفى سنة ١٩٢٥ أدرك الملك اسكندر خطر هذه الحركة على وحدة يوجوسلافيا ؛ فاستدعى الزعيم رادتش وتفاهم معه ؛ وعقد اتفاق بين الصرب والكروات يمنح به الكروات بعض الحقوق والمزايا القومية ؛ فهدأت حركة الكروات الاستقلالية نوعاً وأبدى الشعب الكرواتى شيئاً من الولاء نحو العرش والحكومة ؛ واحتل الكروات مقاعدهم فى الجمعية الوطنية ؛ واشتركوا فى حكم البلاد ؛ وكان لهم فى الجمعية ٨٥ كرسياً أى نحو ربع مجموع الكراسى . ولكن هذا التفاهم لم يلبث طويلاً ؛ لأن الجبهة العسكرية المحافظة التى تحكم البلاد من وراء الملك اسكندر لم يرق لها هذا التسامح مع الأقلية ؛ ورأى الكروات من جهة أخرى أنهم لم ينالوا بهذا التهاون كل مايطمحون اليه من المزايا الاستقلالية ؛ فعاد سوء التفاهم بين الفريقين مرة أخرى ؛ واشتدت الخصومة بينهما منذ سنة ١٩٢٨ ؛ ووقعت فى كرواتيا قلاقل جديدة ؛ واتخذت المعارضة الكرواتية فى المجلس اتفاقات « نتونو » التى عقدت يومئذ بين يوجوسلافيا وإيطاليا بشأن الحدود مادة لحملات قوية على حكومة بلغراد والملك اسكندر ؛ واستمرت هذه الحملات فى شدتها حتى ضاقت حكومة بلغراد وضاقت الأكثرية الصربية البرلمانية بها ذرعاً ؛ ووقعت بين الفريقين فى الجمعية مناقشات ومناظر عاصفة انتهت فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٨ بوقوع تلك المذبحة البرلمانية الرائعة ، وسفك دم الزعماء الكروات فى نفس المجلس الذى دعوا الى الاشتراك فى أعماله ، ومصرع استيفان رادتش زعيم كرواتيا القومى ومعبودها الوطنى .

وهنا أدرك الملك اسكندر خطورة الموقف ، وحاول مرة

أخرى أن يعمل على تهدئة الأحقاد القومية التي أثارتها الجريمة ، ولكنه لم يستطع فيما يظهر أن يغالب نفوذ العسكرية المسيطرة على الحكم ؛ فلم تتخذ حكومة بلغراد في شأن النائب أو النواب القتلة إجراءات جدية تهدىء الشعور المضطرم ؛ وكان موقفها في ذلك كموقفها يوم مقتل الأرشيدوق فرديننذ من عطف على الجريمة ورفق بالجناة ؛ وأخمدت حركات زغرب عاصمة كرواتيا ومظاهراتها بشدة ، وساد حكم الارهاب في كرواتيا ، وطورد زعماؤها وأبناؤها أشد مطاردة ؛ وأبدت حكومة بلغراد وعمالها الصربيون في معاملة الشعب المغلوب منتهى الخشونة والقسوة ؛ فتوجست العناصر الأخرى شرا واشتدت الأحقاد القومية ، وتعقدت الأزمة ، وكادت يوجوسلافيا تنحدر الى الحرب الأهلية ؛ عندئذ لجأ الملك اسكندر الى إجراء خطير حاسم ؛ ففي ٢٩ يناير سنة ١٩٢٩ أعلن إلغاء الدستور والجمعية الوطنية ، وأعلن نظام جديد يقبض الملك في ظله على كل السلطات ، وتؤلف الحكومة من ستة عشر وزيراً ، يُسألون أمام الملك شخصياً ؛ وألغى تقسيم يوجوسلافيا القديم الى ولايات عنصرية ، وقسمت الى تسع ولايات جديدة لكل ولاية حاكم مطلق ؛ وغير اسمها من مملكة الصرب والسلوفين والكروات الى مملكة يوجوسلافيا ؛ وحل حزب الفلاحين الكرواتي ، وقمعت كل حركة ومظاهرة عنصرية بمنتهى الشدة . وساد على يوجوسلافيا كلها حكم مطلق حديدي حتى اليوم . ولكن الملك اسكندر أبدى في اضطلاعه بمهام الحكم المطلق كثيراً من الحزم وبعد النظر ؛ فاستقرت السكينة في البلاد ، وخبت الأحقاد والنزعات القومية المحلية أمام البطش ؛ ولكنها لبثت كالنار تحت الرماد تسري في صمت ، وتتربص فرص الاشتعال . وكان من المستحيل إزاء هذه المشاكل العنصرية الخطيرة ، وإزاء استئثار العنصر الصربي بالسيادة والحكم أن تحكم يوجوسلافيا بغير الحكم المطلق ؛ ولم يكن في تقاليد العسكرية الصربية التي تحكم من وراء العرش ، ولا في تقاليد أسرة كاراجورج فتش الجالسة عليه ما يؤيد النظم البرلمانية ، أو يفسح لها أي مجال حقيق .

وقد تولت أسرة كاراجورج فتش التي ينتمي اليها المرحوم الملك اسكندر بوسائل عنيفة أيضاً . وكان العرش قبلها لأسرة أوبرينوفتش يتولاه الملك اسكندر أوبرينوفتش حتى سنة ١٩٠٣ . وفي يونيه من هذا العام دبر الحزب العسكري بتحريض أسرة كاراجورج فتش مؤامرة كانت نتيجتها أن قتل الملك اسكندر أوبرينوفتش وزوجته مدام دراجا ماشين التي أثار زواجه بها قبل ذلك بعامين ضجة كبيرة ، في غرفة نومهما ؛ وعلى أثر ذلك أعلن بطرس كاراجورج فتش ، والد الملك اسكندر ملكا ؛ وعهد بمهام الحكم الى الجناة الذين اشتركوا في مقتل سلفه ، فدلل بذلك على أنه لم يكن بعيداً عن الجريمة . واستمر ملكا حتى سنة ١٩٢١ ، وخاض غمار الحروب البلقانية والحرب الكبرى ، وتولى ولده الملك اسكندر الحكم من بعده ، وكان مولده سنة ١٨٨٨ ، وكان أثناء حياة أبيه يتولى أخطر المهام العسكرية والسياسية ، فأبدى حزماً ومقدرة في قيادة يوجوسلافيا الكبرى ، ولكنه لم يوفق الى حل المشاكل العنصرية ، ولم يستطع كبح جماح العسكرية كما قدمنا ، وشاء القدر أن يذهب ضحية الأحقاد العنصرية على ذلك النحو المؤسى .

* * *

هذه هي حقيقة البواعث والظروف التي أدت الى مقتل الملك الراحل ، فالأحقاد القومية هي التي سلحت القاتل كالمين وزملاءه الكرواتيين ، وهي التي دفعتهم الى ارتكاب جريمتهم الفظيعة انتقاماً لمصرع زعماء كرواتيا الوطنيين ، وانتقاماً لما تلاقيه من آلام الاضطهاد المنظم . ومن المحقق أن سيكون للحادث أخطر الآثار في مصاير يوجوسلافيا ، وإن كان من المستحيل أن نتنبأ اليوم بما سيكون . وقد تكون ثمت وراء الجريمة عوامل تحريض أجنبية عرفت أن تستغل الأحقاد العنصرية وأن توجهها ، ولكن الجريمة تبقى مع ذلك جريمة عنصرية ، باعثها الانتقام القومي .

إن المسألة الكرواتية تعتبر بالنسبة ليوجوسلافيا كالمسألة الأرلندية بالنسبة لانكلترا ، وستبقى خطراً دائماً على الوحدة اليوجوسلافية ، ما دامت العسكرية الصربية تأخذ بسياسة السيادة العنصرية ، ومادام الشعب الكرواتي يشعر بأنه لم يأخذ حقه من العدالة والمساواة والاشتراك في أعباء الحكم .

أما المرحوم مسيو لوي بارتو ، فقد كان ضحية بريئة للجريمة ، ولم يقصده الجناة بالذات ، وسيكون لمقتله أثر عميق في شئون فرنسا الداخلية ، وربما في سياستها الخارجية .

محمد عبد الله عنان
المحامي